التنمية الصناعية في قطر وواقعها وسبل تطويرها

د. محمد هشام خواجكية *

تقديم:

كان النشاط الاقتصادي في قطر قبل اكتشاف النفط يعتمد بشكل رئيسي على صيد اللؤلؤ بالإضافة إلى صيد الأسماك ومزاولة نشاط زراعي محدود. وخلال الثلاثينات بدأت اليابان انتاج اللؤلؤ الصناعي وتسويقه مما أثر تأثيراً سلبياً على الإيرادات القطرية. وهكذا تحسست قطر منذ ذلك التاريخ خطورة الاعتماد في اقتصادها علي مادة رئيسية واحدة.

وفي عام ١٩٤٩ بدأ إنتاج البترول وتصديره، واستمر الإنتاج في التزايد وخاصة بعد اكتشاف الحقول البحرية عام ١٩٦٤. وبذلك زاد تدفق العائدات البترولية وزادت إمكانية البلاد على تخصيص مخصصات كبيرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل أدى إلي تحسن كبير في مستويات المعيشة. إلا أنه اعتبارا من عام ١٩٨١ بدأت أسعار النفط في الانخفاض كما بدأت عائدات النفط في الانحسار، وقد انعكس هذا سلبا علي الإنفاق الحكومي والفعاليات الاقتصادية بشكل عام في البلاد.

ونتج عن الوضع السابق أن النفط أصبح الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني، ويحتل أهمية حيوية في مجمل الفعاليات الاقتصادية في قطر على الرغم من انخفاض هذه الأهمية مع الزمن. حيث انخفضت مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي خلال الأعوام ١٩٨٠ ــ ١٩٩٠ من ٦٦٪ إلي ٣٣٪ ومن أكثر من ٩٢٪ من الإيرادات الكلية للحكومة إلى أقل من ٨٨٪، ومن ٩٠٪ من الصادرات إلي حوالي ٨٠٪.

وإذا كان النفط يلعب هذا الدور الكبير في الاقتصاد الوطني فإن أهداف التنمية في قطر ترتبط إلى حد كبير بالسياسات المرتبطة به كالأسعار ومستوي الإنتاج.

ولعل أهم ماقامت به الدولة في هذا المجال هو تحقيق سيطرتها على القطاع النفطي من خلال التملك الكامل لعمليات الاستكشاف والإنتاج والتسويق للنفط الخام القطري. مما أدي

* أستاذ في الاقتصاد ـ مدير ادارة الاعلام والتنسيق الصناعي في منظمة الخليج للاستشارات الصناعية منذ عام ١٩٨٧.

إلي زيادة عائدات النفط وتنامي القدرة علي القيام ببرامج تنـويع مصادر الدخل القومي للبلاد. أو تـدعيم القاعـدة الإنتاجيـة من خلال تكـامل قطـاع النفط مع قطاعـات الاقتصاد الـوطني الأخرى، وخاصة قطاع الصناعة التحويلية.

وانطـلاقا من الحقيقـة السابقـة ورغبة في تقليل الاعتماد شبـه الكلي على الموارد النفطية فقـد عملت قطر خـلال العقود القليلة الماضيـة على تنويع مصادر الـدخل القومي وتوسيع القـاعدة الإنتاجية. فقامت بإنجاز مشروعات البنية الأساسية، كما قامت بإنشاء قاعدة صناعية حديثة، وعملت علي توفير المنـاخ الاستثماري المناسب بالإضافـة إلى تدعيم وتوسيع نشـاط القطاع المالي والتجاري.

ونظـرا للأهميـة الخاصة للصنـاعـة في تنويع مصـادر الـدخل القومي في إيجاد فـرص عمل للأجيال القادمة وفي تخفيض حدة الانكشاف في الاقتصاد الوطني فضلا عن عائدها الاجتماعي الكبير، فقد أولت الـدولة هـذا القطاع أهمية خـاصة وعملت على تدعيمـه وتشجيعه وتطـويره بمختلف الوسائل المتاحة.

ورغبة في التعـرف على واقع الصناعـة القطرية وإنجـازاتها والمشكلات التي تـواجهها وسبل تطويرها فسنعرض في هذه المقالة استراتيجية وسياسة التصنيع في قطر وتطور الصناعة التحويلية ودورهـا في تخفيض الاعتماد شبـه الكلي على النفط سـواء في تشكيل النـاتج المحلي الإجمالي أو في تنويع الصادرات القطرية. كما سنستعرض المشكلات والمعوقات التي تواجه نمو قطاع الصناعة التحويلية وتطوره.

وسوف نوضـح في خاتمة هذه المقالة سبل تطـوير القطاع الصناعي بشكل يصبـح فيه قادرا على القيام بدور فعال في تنويع مصادر الدخل القومي وإيجاد بنيان اقتصادي متوازن.

وقـد اعتمـد في إعداد هـذه الـدراسـة علي البحث المكتبي والـزيـارات الميدانيـة لعـدد من المؤسسات المعنية بالتنمية الصناعية في قطر، وانطلاقا من ذلك فقد تمت مراجعة المراجع العلمية المتخصصة في الصناعة النفطية والصناعة التحـويلية في قطر، كما تم تحليل بياناتها ومعلوماتها، بالإضـافة إلى إجـراء مقابلات مع عـدد من المعنيين والمسؤولين عن التنميـة الصناعيـة في قطر، للتعرف على السياسات الحكومية الخاصة بالصنـاعات التحويلية وتقييم مدى جدواها، وسبل تطويرها.

استراتيجية وسياسات التصنيع في قطر

طبقا لنظرية أولن ــ هوكشر في التجارة الدولية(١) فإن الدولة تتمتع بميزة نسبية واضحة في إنتاج السلع التي تستخدم الموارد الرخيصة المتوافرة علي نطاق واسع في البلاد. وهذه النظرية تستخدم كأساس ومنطلق للتخصص بين الدول. وبناء على ذلك فإن قطر يجب أن تقيم وتطور من تلك الصناعات والفعاليات التي تتناسب كما وكيفا مع الموارد الطبيعية والبشرية المتوافرة في البلاد، والتي يتوافر لها أسواق كافية محليا وإقليميا.

إن قطر تمتلك احتياطيات مهمة من الغاز الطبيعي والنفط والتي هي مصدر الموارد المالية الكبيرة التي تحصل عليها. ويتبع ذلك أن الصناعات القائمة على النفط أو الغاز هي في الغالب فعالة وناجحة. ولحسن الحظ فإن هذه الصناعات ليست فقط ذات استهلاك كبير للطاقة وإنما أيضا لرأس المال. وعليه فإنها تميل لتخفيض الاحتياجات الكلية للعمالة في الاقتصاد. مما يعد عاملا إيجابيا نظرا لمحدودية العمالة القطرية وخاصة الفنية فيها.

إن الصناعة البتروكيماوية هي مثال على الصناعة ذات الاستخدام الكثيف للطاقة ورأس المال. وإن منتجات هذه الصناعة تتألف من المنتجات الأساسية (basic) أو الجيل الأول من البتروكيماويات، ومنتجات وسيطة ونهائية أو الجيل الثاني من البتروكيماويات.

وتتمتع الصناعة البتروكيماوية بخصائص بعضها يسهل توطينها والبعض الآخر يشكل صعوبات بالنسبة لإقامتها في قطر. إن الخصائص التي تجعل من هذه الصناعة مناسبة لقطر هي طبيعة مستلزمات الإنتاج المتعلقة باحتياجاتها الكثيفة من النفط والغاز. بالإضافة إلى أنها تتطلب نسبة عالية جدا من رأس المال/ إلي العمل. والحقيقة بأن تكلفة الاستثمار للعامل الواحد في هذه الصناعة تتراوح مابين ٢٠٠٠ ألف دولار و١٠٠٠٠٠٠ ألف دولار. كما تزيد التكلفة الاستثمارية للمشروعات البتروكيماوية الوسيطة والنهائية، أي أن إنشاء المنشآت البتروكيماوية في قطر هي طريقة لتمكين البلاد من التصنيع دون ممارسة ضغوط على مواردها النادرة كالعمل، كما أن هذه الصناعة توسع من استخدامات الغاز في مشروعات منتجة تحقق قيمة مضافة جيدة لهذا المورد الحيوي في البلاد وتشكل بالتالي أساس التنمية الاقتصادية في قطر، إلا أنه تواجه قطر مشكلتان في طريقها لتصنيع البتروكيماويات:

الأولى: وهي نظرا لأن الصناعات البتروكيماويه تتميز بالتكنولوجيا المتطورة جدا، لهذا فإن

(١) Delbert A. Srider, Introduction to International Economics, 4th edit. Richard D. Irwin inc, Homewood, iffimois, 1967, pp. 34 - 42.

المصانع المراد إنشاؤها يجب أن تستخدم أحدث أنواع التكنولوجيا وعمالة فنية بأعداد قليلة ولكنها ذات مهارة عالية جدا. **والثانية** : هي أن الصناعة ذات طبيعة ديناميكية وتتميز بارتفاع مستوي الأبحاث التي تتيح طرق إنتاج جديدة ومنتجات جديدة وخاصة في مراحل التصنيع النهائية مما يلعب دورا مهما جدا في تطورها. كما أن المنافسة بين منتجاتها القابلة للإحلال عالية جدا، ونظرا لأن قطر ينقصها العمالة الوطنية المدربة للصناعة البتروكيماوية كما ينقصها الخبرة التي تمكنها من تسويق منتجات هذه الصناعة في السوق الدولية، وذلك فضلا عن افتقارها إلي مراكز الأبحاث المتطورة. ورغبة في التغلب علي هذه الصعوبات فقد لجأت إلي المشاركة مع الشركات الأجنبية للاستفادة من خبراتها التسويقية وأبحاثها، كما لجأت إلي استيراد العمالة الأجنبية المدربة التي تحتاجها في صناعاتها الحديثة البتروكيماوية.

ومن الصناعات الأخرى ذات الاستخدام الكثيف للطاقة ورأس المال صناعة تسييل الغاز والسماد وتكرير البترول ومصاهر الألومنيوم ومصانع الحديد والصلب، وهذه الصناعات مع الصناعة البتروكيماوية يمكن أن تشكل قطب الصناعة الأساسي في قطر. كما أن توافر المواد الأولية اللازمة لصناعة الأسمنت من شأنه أن يجعل هذه الصناعة ممكنة أيضا. يضاف إلى ذلك أنه من بين الصناعات التي تساعد على تنويع مصادر الدخل القومي دون أن تكون معتمدة علي النفط والغاز صناعة صيد الأسماك التي تتضمن ــ بالإضافة إلي الصيد ـ عملية تعبئة الأسماك وتصنيعها في علب، أو في منتجات نهائية أخرى بالإضافة إلى مجموعة أخري من الصناعات الموجهة نحو السوق المحلية أو الإقليمية، التي تتمتع ببعض المزايا التي تسهل إقامتها في قطر كصناعات الدهان والبلاستيك والأغذية والمشروبات وغيرها من الصناعات المماثلة.

السياسة الصناعية في قطر

ارتكزت السياسة الصناعية في قطر علي دعامتين رئيسيتين: الأولى ــ الاستثمار الحكومي المباشر في الصناعات الأساسية ذات الاستخدام الكثيف للطاقة ورأس المال من جهة، والثانية ـ تقديم مجموعة من الحوافز للمستثمر في القطاع الخاص لتشجيعه على توجيه مدخراته نحو إنشاء المشروعات الصناعية المجدية الصغيرة منها والمتوسطة.

وهكذا قامت الحكومة بإنشاء مجموعة من المشروعات الأساسية التي تعتمد على الموارد الطبيعية المتوافرة في البلاد كصناعة السماد والبتروكيماويات والحديد والصلب وتسييل الغاز وتكرير البترول والأسمنت، كما قامت بتقديم مجموعة من الحوافز الصناعية للمستثمر لتشجيعه على الاستثمار في مشروعات التنمية الصناعية وقد شملت هذه مايلي: *

* منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، ملامح الاقتصاد الصناعي في دولة قطر، سلسلة ملامح الاقتصاد الصناعى لدول الخليج العربية، الدوحة ـ دولة قطر، أكتوبر ١٩٨٩، ص١٤٧ ـ ١٤٨.

١ ـ منح الأراضي اللازمة للمشروعات الصناعية بتراخيص طويلة الأجل وبإيجارات رمزية بلغت ٢٥ ريالا لكل ١٥٠٠م٢ سنويا، و٥٠ ريالا لكل ٣٠٠٠م٢ سنويا.

٢ ـ إنشاء المناطق الصناعية اللازمة، وإيجاد جميع الخدمات الضرورية للمشروعات الصناعية من طرق وماء وكهرباء وسكن وخدمات البريد والبرق والهاتف ونحوها.

٣ ـ إعفاء جميع المعدات ومستلزمات المشروع من الرسوم الجمركية على الواردات.

٤ ـ إعفاء عائدات المشروع من ضريبة الدخل لمدة لا تقل عن خمس سنوات.

٥ ـ توفير الماء والكهرباء والغاز للمشروعات الصناعية بأسعار مدعومة، حيث يقدم الماء بـ١٠ ريالات قطرية لكل ألف جالون، والكهرباء بـ ٦ دراهم لكل ك و س.

٦ ـ إعطاء الضمانات الكافية للقروض الأجنبية اللازمة للمشروعات الصناعية.

٧ ـ تسهيل الحصول على القروض اللازمة من البنوك المحلية وبشروط ميسرة. وتقديم القروض للمشروعات الصناعية بفائدة مخفضة تصل إلى ٣٪، على ألا تزيد على ٤٠٪ من رأس مال المشروع ولمدة ٧ سنوات.

٨ ـ عدم وجود قيود على تحويل العملة من وإلى قطر.

٩ ـ تسهيل توظيف العمالة الأجنبية اللازمة للمشروعات الصناعية.

١٠ ـ تسهيل خدمات الشحن والتفريغ وذلك بتوفير الموانى المناسبة.

١١ ـ المساهمة في حل مشكلات الإسكان التي تعترض بعض المشروعات الصناعية.

١٢ ـ إعطاء الأولوية لمقاولي القطاع الخاص لتنفيذ المقاولات الهندسية والإنشائية المتعلقة بالمشروعات الصناعية.

١٣ ـ الاهتمام بتكوين وتنمية الخبرات البشرية القطرية وذلك عن طريق التوسع في التعليم بمختلف مستوياته العلمية والفنية والإدارية، وتنفيذ الخطط في مجال التدريب بجميع مستوياته ومراحله.

١٤ ـ حماية المنتجات المحلية للمشروعات الصناعية بفرض تعريفة جمركية على واردات السلع المشابهة من العالم الخارجي.

١٥ ـ إعطاء الأولوية في مشتريات الحكومة للمنتجات المحلية بشرط عدم تجاوز الأسعار ٥٪ بالنسبة للمنتجات المماثلة المستوردة من دول مجلس التعاون، و١٠٪ بالنسبة للمنتجات المستوردة من الدول الأجنبية.

١٦ ـ تقديم دعم فني للمشروعات عن طريق المساعدة في إعداد دراسات فرص الاستثمار والجدوى الأولية للمشروعات.

أما الفلسفة العامة للتصنيع التي يمكن استكشافها من سياسة الحكومة في هذا المجال فهي أن التصنيع يجب أن يقوم ضمن نطاق نظام اقتصاديات السوق، كما أن المشاركة مع الشركات الأجنبية في إنشاء وإدارة المشروعات الأساسية وتسويق منتجاتها هي الوسيلة الرئيسية لتذليل الصعوبات التي تواجه إقامة هذه المشروعات وتشغيلها تمهيدا لتدريب الكوادر الوطنية وتأهيلها للقيام بإدارة تلك المشروعات وتسويق منتجاتها.

تطور القطاع الصناعي

الصناعة النفطية:

النفط الخام:

يُعد النفط الخام الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني، ويحتل أهمية قصوى في مجمل الفعاليات الاقتصادية. ورغبة في تحقيق أقصى استفادة ممكنة من هذا القطاع وفي توجيه نشاطاته لخدمة الاقتصاد الوطني فقد عملت قطر على تحقيق السيطرة الكاملة على القطاع النفطي بحلول عام ١٩٧٦م.

وفي عام ١٩٧٦ أنشئت الهيئة القطرية لإنتاج البترول حيث أوكل إليها مسؤوليات العمليات البرية والبحرية إلى أن تم دمجها مع المؤسسة العامة القطرية للبترول عام ١٩٨٠، وقد أصبحت بموجبه العمليات البرية والبحرية قسمين تابعين للمؤسسة العامة القطرية للبترول.

الإنتاج والاحتياطيات:

بدأ إنتاج النفط وتصديره عام ١٩٤٩، وتم تصدير أول شحنة إلى أوروبا من حقل دخان، وفي عام ١٩٦٤ بدأت شركة شل بوضع الحقول البحرية في الإنتاج.

لقد تطور الإنتاج من ٢٠٠٠ برميل في اليوم عام ١٩٤٩ إلى ١٧٤ ألف برميل عام ١٩٦٠، ثم إلى ٥٧٠ ألف برميل عام ١٩٧٣، ثم عاد فانخفض إلى ٢٩٠ ألف برميل عام ١٩٨٥، وأخيرا إلى ٣٤٩ ألف برميل عام ١٩٩٠، هذا بخلاف حقل البندق الذي يصل إنتاجه إلى ٢٠٤٠٧ براميل في اليوم كما تطورت صادرات النفط من ١٢٦ مليون دولار عام ١٩٦٠ إلى ٣٢٧

مليـونا عـام ١٩٧٠ ، ثم إلى ٥٦٧٢ مليـونـا عـام ١٩٨٠ ، وأخيرا إلي ٣٤٠٠ مليون دولار عـام ١٩٩٠ .

ويعـزي انخفاض الإنتـاج القطري بعـد عام ١٩٨٣ ــ وكذلك العـائدات ـ إلى انخفـاض الطلب العــالمي على النفط و إلى حصص الإنتــاج المقـررة لقطــر من قبل أوبيك . وقــد رافق انخفاض هذا الإنتاج انخفاض في أسعار النفط العالمية . مما أدي إلي انخفاض كبير في مداخيل قطر من النفط .

وقد وصل الاحتيـاطي المؤكد من النفط الخام في قطر إلي ٤٥٠٠ مليون بـرميل عام ١٩٩٠ . وبذلك يكون عمر النفط على أساس معدل الإنتاج الحالي ٣٥ عاما .

الغاز الطبيعي :

يتألف إنتـاج قطـر من الغـاز المصـاحب المنتج من الحقـول البريـة والبحـريـة والغـاز غير المصاحب والمنتج من حقول دخان والخور. وبـرغم التغيير في مستويات إنتاج البترول فإن إنتاج الغاز لم يتغير كثيرا خلال الأعوام ١٩٨٥ ـ ١٩٨٩ . وقد تطور من ٦٠٧٠ مليون متر مكعب عام ١٩٨٥ إلي ٦٧٥٠ مليـون متر مكعب عـام ١٩٨٩ . أمـا الغـاز المستغل والمبيع فقـد تطـور من ٥٤٦٠ مليون متر مكعب إلي ٦٠٩٠ مليـون متر مكعب . وبلغت نسبته إلي إجمالي الغـاز المنتج حوالي ٩٠٪ خلال تلك الفترة .

وتقـوم قطر بتصنيع جميع الكميـات المنتجة من الغـاز المصاحب وغير المصـاحب في مصنع الغاز المسـال في أم سعيد الذي ينتج كلا من البروبـان والبيوتان والغازولين الطبيعي للتصـدير، كما يُنتج الإيثـان والميثان اللـذين يستخـدمـان كمادة أولية في مصنع البتروكيماويـات والسماد كما يستخدم كطاقة في محطات المياه وتوليد الكهرباء .

مشروع تطوير غاز حقل الشمال

تمتلك قطـر خامس أكبر مخزون مـن الغاز الطبيعي في العـالم بعـد الاتحاد السوفيتي و إيـران والولايات المتحـدة والإمارات العربية المتحدة . وقد مثل اكتشـاف حقل غاز الشمال عام ١٩٧١ نقطة تحول مهمة في تاريخ قطر، وهو يعـادل في أهميته تاريخ بدء إنتاج النفط عام ١٩٤٩ . لهذا فإن البدء في تطوير حقل الشمال يعد أحد المعالم البازرة في تاريخ صناعة النفط والغاز في قطر.

وتنطوي أهمية هذا الحدث عن كونه ينطوي على بعدين أساسيين: الأول ويتمثل في أن المرحلة الحالية ستلبي احتياجات البلاد من الغاز الطبيعي اللازم لقطاع توليد الكهرباء وتحلية المياه للصناعة التحويلية. وعليه فإن المرحلة الأولى تُعد أمرا ضروريا من أجل المحافظة على النشاط الاقتصادي الحالي في قطر.

ويتمثل البعد الثاني في أن تنفيذ المرحلة الحالية يشكل خطوة أولي ضمن خطة أكثر اتساعا وشمولا، وتهدف إلي استغلال احتياطات الحقل الهائلة من الغاز غير المصاحب عن طريق تصديره كغاز مسيل أو بوساطة الأنابيب، بالإضافة إلي استخدامه كلقيم وكوقود في عدد من الصناعات الحديثة القائمة على الغاز. وهكذا ستوفر المراحل اللاحقة من مشروع تطوير حقل الشمال دعامة رئيسية للاقتصاد الوطني، كما أنها ستعزز عملية التنمية خلال القرن الحادي والعشرين(١).

هذا وتزيد الاحتياطيات المؤكدة القابلة لاستخراج الغاز في حقل الشمال على ٣٢٧ تريليون قدم مكعب من الغاز غير المصاحب. كما تقدر احتياطياته الإجمالية بنحو ٥٢٤ تريليون قدم مكعب. وتجدر الإشارة إلي أن الاحتياطيات المقدرة للغاز المصاحب تصل إلي ١,٥ تريليون متر مكعب*

لقد بدأ التنفيذ في المرحلة الأولى من حقل الشمال عام ١٩٧٨ وتمتد حتي نهاية ١٩٩٠. وتبلغ طاقتها الإنتاجية ٨٠٠ مليون قدم مكعب يوميا موجهة نحو تلبية الاحتياجات المحلية والصناعية المتزايدة، إضافة إلي ٥٠ ألف برميل يوميا من سوائل الغاز الطبيعي والمكثفات لأغراض التصدير. وتقدر تكلفة المرحلة الأولى بنحو ١,٣ بليون دولار أمريكي.

أما المراحل اللاحقة من تطوير غاز حقل الشمال فتهدف إلى:

- إنتاج الغاز للتصدير، إما كغاز مسيل بوساطة الأنابيب إلي الأسواق المجاورة والعالمية. وقد تم لهذا الغرض إنشاء المشاريع التالية:

١ - مشروع شركة قطر للغاز لتصدير الغاز المسال لليابان.

٢ - مشروع شركة قطر للغاز الأوروبية لتصدير الغاز المسال إلى الأسواق الأوروبية.

٣ - مشروع رأس لفان مع شركة موبيل لتصدير الغاز المسال لأسواق الشرق الأقصى.

٤ - مشروع خط أنابيب الغاز الطبيعي من قطر إلى باكستان.

(١) المؤسسة العامة القطرية للبترول، مشروع حقل غاز الشمال - «المرحلة الأولى» - ديسمبر ١٩٨٩.

* النشرة الإعلامية الخاصة لمؤتمر الصناعيين الرابع: حديث معالي وزير الطاقة والصناعة في دولة قطر، الأستاذ عبدالله بن حمد العطية - الكويت ١٢ - ١٣ يناير ١٩٩٣.

ـ تنفيـذ عدد مهم من المشروعات الصنـاعية ذات الاستخدام الكثيف للغـاز المستخرج من الحقل المذكور. وتتجه المؤسسة العامة القطرية للبترول إلي استخدام الغاز في هذه المشروعات إما كوقود أو كمادة خام لإنتاج مواد ذات قيمة عالية مضافة. ومن أمثلة هذه المشروعات:

١ ـ مشروع لإنتاج الميثانول وإنتاج أم. تي. بي. أي.

٢ ـ مشروع لإنتاج البروبلين والبولي بروبلين.

٣ ـ مشروع التوسع في شركة قطر للبتروكيماويات وكذلك إنتاج الإيثلين جلايكول.

٤ ـ مشروع التوسع في شركة قطر للأسمدة الكيماوية لإنتاج الأمونيا واليوريا.

ـ مضاعفة الطاقة الإنتاجية لمصانع الحديد والصلب والأسمنت بسبب توافر الغاز المستخدم كمصدر للطاقة في هذين المصنعين.

وتمثل هذه المشروعـات قطب التنمية الأساسيـة في قطر، ولا نبالغ إذا قلنـا بأن مستقبل قطر الاقتصـادي يتـوقف علي نوعيـة المشروعـات التي ستنفـذ على أسلـوب تنفيذهـا، فكلما كـانت المشاريع تحقق قيمة مضافة أعلي للمادة الأساسيـة المستخدمة وهي الغاز، كان المشروع أفضل له الأولوية بشرط وجود آفـاق جيدة للتسويق إقليميا وعالميا لمنتجاته. وكلما كـانت القيمة المضافة أقل، انخفضت أهميـة المشروع في سلم الأولـويات الخاصـة بها. كما أنـه لابد من التأكيـد على ضرورة الاهتمام بقضية تكـامل هذه المشروعات مـع الاقتصاد القطري، من خـلال أولا، سيطرة الـدولة على جـزء مهم من رأسمالها، وكـذلك من خلال تنفيـذ هـذه المشروعات بـالمشاركـة مع مقاولين محليين كلما كان ذلك ممكنا.

كما أنـه من الضروري تضمين عقود المشـاركة مع الشركـات الأجنبية قضيـة تدريب العمالـة القطرية وتأهيلها لقيادة هذه المشروعات بعـد فترة محددة من إنشائها من خلال عملية التدريب الشاملة لهذه الكوادر علي مختلف أقسام وأنشطة هذه المشاريع.

واقع الصناعة التحويلية في قطر

قامت الحكومة القطرية بدعم الصناعة التحويلية باعتبارها الوسيلة الرئيسية لتنويع مصادر الدخل القومي وتقليل الاعتماد شبه الكلي علي صادرات النفط الخام.

وقد قامت في سبيل ذلك بالمشاركة في إنشـاء عدد مهم من المشروعات الصناعية الأساسية،

كما قامت بتمويل واسع وبشروط سخية لهذه المشروعات بالإضافة إلى الإنفاق الواسع على إنشاء تسهيلات البنيـة الأساسية للصنـاعة وخـاصة ما تعلق منهـا بالمناطـق الصناعية المجهـزة تجهيزا حديثا بمتطلبـات الصناعة العصرية . كما قامت الـدولة بتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار الصناعي من خلال السياسات والإجراءات والحوافز العديدة التي قدمت له والتي تمت الإشارة إليها فيما سبق .

ونتج عن الـوضع السابق قيـام مجموعـة مهمة من الصنـاعات الأسـاسية تضمنت مصـانع السماد والغاز المسال والبتروكيماويـات والحديد والصلب وتكرير البترول والأسمنت . بـالإضافة إلى مئـات من المصـانع الأخـرى الصغيرة والمتـوسطة والتـي تلبي احتياجـات الأسـواق المحليـة والخليجية .

ونتيجة لهذا التوجه فقد زادت مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي من ٢٥٥ مليون ريال عـام ١٩٧٥ إلى ٩٤٣ مليون ريال عام ١٩٨٠ ، ثم إلي ١٧٧٠ مليـونا عام ١٩٨٥ ، وأخيرا إلي ٣٧٨٠ مليونا عام ١٩٩٠ . وبلغ معدل النمو السنوي لقطاع الصناعة التحويلية نحو ١٦٪ خـلال تلك الفترة (١٩٧٥ ـ ١٩٩٠)، كما زادت نسبـة مسـاهمة الصناعـة التحويليـة في النـاتج المحلي الإجمالي من ٣٪ إلي ٨٪ ثم إلى ١٤٪ خلال الأعـوام (١٩٧٥ ـ ١٩٨٥ ــ ١٩٩٠) بـالأسعار الجاريـة، كما ارتفعت نسبـة المسـاهمة هذه مـن ١٪ عام ١٩٧٥ إلى ٩٪ عـام ١٩٨٧ بالأسعار الثابتة مما يؤكد الزيادة الفعلية والحقيقية في مساهمة هذا القطاع في الناتج الإجمالي . وقد أصبح قطاع الصنـاعة التحويلية ثـالث أكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي بعـد قطاع النفط الـذي انخفضت مسـاهمتـه مـن ٦٨٪ عـام ١٩٧٥ إلى ٣٣٪ عـام ١٩٩٠ ، وقطـاع الخدمـات الحكومية الذي زادت مساهمته من ٦٪ عام ١٩٧٥ إلي ٢٧٪ عام ١٩٩٠ (انظر جدول رقم ١) . مما يـؤكد على نجـاح سياسـة التصنيع الهادفة إلي تنـويع مصادر الدخل القـومي وتقليل الاعتماد شبه الكلي على موارد النفط .

ولا شك أن استمرار قطر في الإنفاق الاستثماري علي الصناعـة التحويلية من شأنه أن يدعم التوجـه نحو تنـويع مصادر الدخل القـومي والابتعاد شيئـا فشيئا عن الاعتماد على مـورد وحيد وناضب وهو النفط . وقـد أدت التطورات السابقة إلي زيادة مساهمة القطـاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي من ٣١٤٣ مليون دولار عام ١٩٧٥ إلي ١٧٨٤٥ مليون دولار عام ١٩٩٠ ، وزادت بذلك مساهمتها إلي إجمالي الناتج المحلي من ٣٢٪ إلى ٦٦٪ خلال العامين المذكورين .

جدول رقم ١

تقدير الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

(مليون ريال قطري)

السنة / النشاط الاقتصادي	١٩٧٥		١٩٨٠		١٩٨٥		١٩٩٠ *		معدل النمو السنوي خلال		
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	٧٥_٨٠	٨٠_٨٥	٨٥_٩٠
زراعة والغابات وصيد البحر	٧١	٠,٧	١٥٠	٠,٥	٢١٣	١,٠	٢٢٥	٠,٨	١٦,١	٧,٣	١,١
المحاجر	٦٧٣٤	٦٨,٢	١٩٢٤٥	٦٧,١	٩٥٩٥	٤٢,٨	٩٠٢٠	٣٣,٦	٢٣,٤	(١٣,٠)	(١,٢)
الصناعات التحويلية	٢٥٥	٢,٦	٩٤٣	٣,٣	١٧٧٠	٧,٩	٣٧٨٠	١٤,١	٢٩,٩	١٣,٤	١٦,٤
الكهرباء والماء	٣١	٠,٣	٦٤	٠,٢	١٩١	٠,٨	٣٥٠	١,٣	١٥,٦	٢٤,٤	١٢,٩
البناء والتشييد	٧٦٦	٧,٨	١٥٥٦	٥,٤	١٣١٣	٥,٩	١٠٩٥	٤,١	١٥,٢	(٣,٣)	(٣,٧)
مجموع القطاعات السلعية	٧٨٥٧	٧٩,٦	٢١٩٥٨	٧٦,٦	١٣٠٨٢	٥٨,٤	١٤٤٧٠	٥٣,٩	٢٢,٨	(٩,٨)	٢,٠
التجارة والمطاعم والفنادق	٥٠٦	٥,١	١٢٩٣	٤,٥	١١٨٦	٥,٣	١٦٩٧	٦,٣	٢٠,٦	١,٧	٧,٤
النقل والمواصلات	١٧١	١,٧	٣٩٩	١,٤	٤٥٠	٢,٠	٦٧٩	٢,٥	١٨,٥	٢,٤	٨,٥
البنوك والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال	٥٩٠	٦,٠	١٧٠٥	٥,٩	١٨٩٩	٨,٥	٢٥٤٧	٩,٥	٢٣,٦	٢,٢	٦,٠
الخدمات الاجتماعية	١١١	١,١	١٢٨	٠,٤	٢٠١	٠,٩	٢٣٣	٠,٩	٢,٩	٩,٤	٣,٠
(ناقصا) الخدمات المالية المحتسبة	-	-	٤٣٦	١,٤	٤٨٤	٢,٢	٦٣٠	٢,٣	-	٣,٦	٥,٤
مجموع القطاعات التوزيعية	١٣٧٨	١٣,٩	٣١١٩	١٠,٨	٣٢٥٢	١٤,٥	٤٥٢٧	١٦,٩	١٧,٧	٠,٨	٦,٨
الخدمات الحكومة	٦٢٢	٦,٣	٣٣٦٧	١١,٧	٥٧٤٨	٢٥,٧	٧٤٥٠	٢٧,٦	٤٠,١	١١,٣	٥,٢
الخدمات المنزلية	-	-	١٣٢	٠,٥	١٨٧	٠,٨	٢٦٨	١,٠	-	٧,٢	٧,٥
مجموع القطاعات الخدمية	٦٢٢	٦,٣	٣٤٩٩	١٢,٣	٥٩٣٥	٢٦,٥	٧٧١٨	٢٨,٦	٤١,٣	١١,١	٥,٤
الرسوم الاستيراد	٢٠	٠,٢	٨٧	٠,٣	١٢٩	٠,٦	١٥٠	٠,٦	-	-	-
الناتج المحلي بسعر السوق	٩٨٧٧	١٠٠	٢٨٦٦٣	١٠٠	٢٢٣٩٨	١٠٠	٢٦٨٦٥	١٠٠	٢٣,٧	(٤,٨)	٣,٧
أهمة قطاع البترول	٦٧٣٤	٦٨,٢	١٩٢٤٥	٦٧,١	٩٥٩٥	٤٢,٨	٩٠٢٠	٣٣,٦	٢٣,٤	(١٣,٠)	(١,٢)
أهمة القطاعات	٣١٤٣	٣١,٨	٩٤١٨	٣٢,٩	١٢٨,٣	٥٧,٢	١٧٨٤٥	٦٦,٤	٢٤,٥	٦,٣	٦,٩

المصدر: المجموعة الإحصائية السنوية ـ دولة قطر

* تقديرات أولية .

الصناعات الرئيسية :

يشير الجدول المرفق رقم (٢) إلي تطور إنتاج الصناعات الرئيسية في دولة قطر. ويتبين من مراجع بيانات الجدول أن صناعة الأسمدة الكيماوية قد سجلت تطورا متواضعا خلال الأعوام (١٩٨٦ ــ ١٩٩١). حيث زاد إنتاج الأمونيا من ٨٥٦ ألف طن إلي ٦٩١ ألف طن، بينما زاد إنتاج اليوريا من ٧٤٦ ألف طن إلي ٧٩٨ ألف طن. وتعادل كمية إنتاج الأمونيا واليوريا ٢١٪ من الطاقة التصميمية للمصنع.

أما صناعة البتروكيماويات فقد سجل إنتاج الإيثلين تطورا متواضعا من ٢٥٨ ألف طن عام ١٩٨٦ إلي ٢٩٣ ألف طن عام ١٩٩٠، بينما زاد إنتاج البولي إيثيلين من ١٧٦ ألف طن إلي ١٨٥ ألف طن، وزاد إنتاج الكبريت من ٤٤ ألف طن إلي ٥٣ ألف طن خلال العامين المذكورين، وتجدر الإشارة إلى أن إنتاج المصنع يتجاوز الطاقة التصميمية له بنحو (٢٠٪) للبولي إيثيلين منخفض الكثافة، وبنحو (٨٪) للكبريت و(٤٪) للإيثيلين.

أما صناعة الحديد والصلب فقد تطور إنتاج قضبان حديد التسليح من ٤٩٣ ألف طن إلي ٥٩٣ ألف طن خلال عامي (١٩٨٦ ــ ١٩٩٠). أي أن الإنتاج يزيد على ٤٠٪ من الطاقة التصميمية للمصنع. ومن الجدير بالذكر أن السوق المحلي يستوعب ٥٧ ألف طن فقط من مجموعة الإنتاج. بينما يصدر الباقي أساسا إلي بقية دول الخليج العربي. وتجدر الإشارة إلي أن حكومة قطر قد أصبحت بدءا من عام ١٩٨٩ مسؤولة بالكامل عن إدارة المصنع بموجب الاتفاقية التي وصلت إليها مع كوبي ستيل في مايو ١٩٨٨، واستمرت الشركة بعد ذلك التاريخ تعمل كمستشار لمعمل الحديد والصلب في مجال القضايا الفنية، بينما تعمل شركة طوكيو بوكي في مجال التسويق. وقد تم تعيين مدراء قطريين مكان المدراء الأجانب.

أما صناعة الأسمنت فقد انخفض إنتاج الأسمنت العادي من ١٩٧ ألف طن إلى ١٨٣ ألف طن، بينما انخفض إنتاج الأسمنت المقاوم من ١٢٦ ألف طن إلى ٨٤ ألف طن خلال عامي (١٩٨٦ ـ ١٩٩٠). أما إنتاج الكلنكر فقد وصل إلي ٣٢٧ ألف طن عام ١٩٩٠. كما أن مصنع الشعلة الذي تصل طاقته الإنتاجية إلي ٢٤٠ ألف طن سنويا قد تطور إنتاجه من ١٠٠ ألف طن عام ١٩٨٦ إلي ١٥٥ ألف طن عام ١٩٩٠ وبذلك يصبح مجموع إنتاج الأسمنت في قطر ٤٢٢ ألف طن.

ويغطي هذا الإنتاج معظم الاستهلاك البالغ ٤٥٥ ألف طن عام ١٩٩٠. وتجدر الإشارة إلي أن الطاقة الإنتاجية المستغلة من مصنع الأسمنت وصلت إلي ١٠٠٪ عام ١٩٩٠.

أما صناعة سوائل الغاز فقد تطور إنتاج البروبان من ٣٤٨ ألف طن إلى ٤١٢ ألف طن، والبيوتين من ٢٤٧ ألف طن إلي ٣٠٧ آلاف طن. ونظرا لأن حجم الإنتاج متوقف على كمية الغاز المستخرج من حقول النفط بالإضافة إلي الغاز المستخرج من الحقل المشار إليه، وكذلك قبل استغلال غاز حقل الشمال الذي يمكن أن يمد المصنع باحتياجاته كاملة من الغاز.

جدول رقم (٢)

تطور الإنتاج الإجمالي للشركات الصناعية الرئيسية

١٩٨٦ ـ ١٩٩٠

السنة / المنتجات	وحدة الكمية	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
شركة قطر للأسمدة الكيماوية						
أمونيا	ألف طن متري	٦٥٨,٣	٦٨٢,٣	٧٢٤,٩	٧١٤,٣	٧٠٨,٠
يوريا	ألف طن متري	٧٤٦,٩	٧٣٣,٩	٧٧٩,٦	٧٨٠,٤	٧٦١,١
مصنع السماد العضوي						
سماد عضوي	ألف طن متري	٢١,٣	٢٧,٧	٢٦,٧	٣٣,٢	٣٧,٠
شركة قطر الوطنية لصناعة الأسمنت						
أسمنت عادي	ألف طن متري	١٩٧,٣	١٨٩,٢	١٧٨,٨(١)	١٧٤,٦(١)	١٨٣,٠(١)
أسمنت مقاوم	ألف طن متري	١٢٦,٣	١٠٣,٨	١١٢,٣(١)	١٢٠,٥(١)	٨٤,١(١)
جير حي	ألف طن متري	١٥,٨	١٣,٥	١٤,٣	١٥,٢	١٦٠٣*
جير مطفي	ألف طن متري	٠,١	١,٠	-	-	-
كلنكر عادي ومقاوم	ألف طن متري	-	-	-	-	٣٢٧,٤
شركة قطر للحديد والصلب						
قضبان حديد تسليح	ألف طن متري	٤٩٣,١	٥٠٣,٤	٥٣٣,٠	٥٥٦,٥	٥٩٣,٣
نواعم أكسيد الحديد	ألف طن متري	-	٦,٠	-	-	-
شركة مطاحن الدقيق القطرية						
دقيق رقم (١)	ألف طن متري	٢١,٨	٢٢,٦	٢٤,٥	٢٦,٤	٢٨,٤
دقيق رقم (٢)	ألف طن متري	٣٠٣	٣,٦	٤,٢	٣,٨	٣,٣
شوار	ألف طن متري	٦,٢	٦,٦	٨,٠	٨,١	٧٩,٩
شركة قطر للبتروكيماويات						
إثيلين	ألف طن متري	٣٥٨,٣	٢٦٢,٧	٢٥٦,٥	٢٩٥,١	٢٩٣,٩
بولي إثيلين	ألف طن متري	١٧٦,٢	١٧٣,٩	١٧٠,٧	١٨١,٤	١٨٥,٥
كبريت		٤٤,٧	٤٨,٢	٣٧,٠	٥١,٩	٥٣,٩

(١) يضم الكلنكر العادي والمقاوم

(*) يضم الجير الحي والمطفي.

المصدر: المجموعة الإحصائية السنوية، الجهاز المركزي للإحصاء، رئاسة مجلس الوزراء ـ يوليو ١٩٩١.

صناعات أخرى :

وبالإضافة إلي المصانع السابقة هناك شركة مطاحن الدقيق القطرية التي أقيمت لمواجهة الاحتياجات المحلية وبطاقة قدرها ١٠٠ طن من القمح يوميا. وبدأ المصنع في الإنتاج عام ١٩٧٢ وينتج المصنع كلا من الدقيق والشوار (النخالة) لاحتياجات السوق المحلية. كما تم إنشاء مصنع السماد العضوي بطاقة إنتاجية يومية قدرها ١٨ ألف طن عام ١٩٨٢، زيدت إلي ٢٢ ألف طن عام ١٩٨٥ ثم إلي ٣٢ ألف طن عام ١٩٨٧، ويقوم المصنع بتحويل جزء من القمامة إلي سماد عضوي للزراعة وتحسين التربة. وتكمن أهمية هذا المصنع في التخلص من جزء كبير من القمامة بطريقة حديثة ومتطورة. ويعمل على تحويل ٧٠ طنا يوميا من القمامة إلي سماد عضوي بنسبة تحويل تصل إلى ٧٠٪.

بالإضافة إلي المشروعات السابقة فقد أقام القطاع الخاص عددا كبيرا من المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في مختلف الفروع الصناعية كالمواد الغذائية والمشروبات والمنسوجات والملابس وصناعة الخشب والمنتجات الخشبية وصناعة الورق والطباعة والنشر وصناعة الكيماويات والمطاط والبلاستيك والمبيدات والصابون ومستحضرات التجميل والزينة والمنتجات المعدنية.

ونتيجة لمختلف الجهود السابقة فقد بلغ عدد المشروعات الصناعية ٣٢٠ مشروعا، كما بلغ عدد العاملين فيها ١٣١٣٤ عاملا وبلغت رؤوس الأموال المستثمرة فيها نحو ١١٧٨ مليون دولار أمريكي.

ويبين الجدول المرفق رقم (٣) أن الصناعات الكيماوية وتكرير البترول بلغت ٣٤ مصنعا، وأن إجمالي الاستثمارات قد وصل إلي ٣٧٦ مليون دولار، أما عدد العاملين فبلغ ٣٣٤٢ عاملا، وتأتي هذه الصناعة في المرتبة الأولى من حيث عدد العاملين، والثانية من حيث الاستثمارات الموظفة فيها. يأتي بعدها في الأهمية صناعة المنتجات المعدنية الأساسية حيث بلغ عدد المصانع مصنعين وإجمالي الاستثمار فيها ٤٤٤ مليون دولار وعدد العاملين ١٠٨٠ عاملا، ثم يأتي بعد ذلك كل من صناعة المواد الغذائية والصناعات التعدينية غير المعدنية وغيرها.

ففي مجال الصناعات الكيماوية وتكرير البترول تعد صناعة التكرير الأكثر أهمية من حيث رأس المال المستثمر وعدد العمال، يليها في الأهمية الصناعات البتروكيماوية ثم الأسمدة الكيماوية فمنتجات البلاستيك والمنظفات.

أما الصناعة المعدنية الأساسية فتعد صناعة الحديد والصلب الأكثر أهمية بين الصناعات

التحويلية سواء من حيث رأس المال المستثمر أو عدد العمال .

وتعد صناعة الأسمنت هي الرئيسية بين صناعات المنتجات التعدينية غير المعدنية ، وفي مجال الصناعات الغذائية والمشروبات تعد منتجات المخابز الأكثر عددا وعمالة يليها في الأهمية المشروبات الغازية ومنتجات الألبان ثم تجهيز وتعبئة اللحوم .

جدول رقم (٣)

هيكل القطاع الصناعي

الصناعات البترولية والصناعات الأخرى

١٩٩٠

دليل التصنيف الصناعي	النشاط الصناعي	عدد الشركات القائمة		إجمالي الاستثمارات		عدد العاملين	
		العدد	النسبة إلى المجموع العام٪	مليون دولار	النسبة إلى المجموع العام ٪	العدد	النسبة إلى المجموع العام
٣٥	الكيماوية وتكرير البترول	٣٤	١٠,٦	٣٧٦,١	٣١,٩	٣٣٤٢	٢٥,٤
	ـ تكرير البترول	٢	٠,٦	١٨١,٣	١٥,٤	١٢٢٠	٩,٣
	ـ الكيماوية الأخرى *	٣٢	١٠,٠	١٩٤,٨	١٦,٥	٢١٢٢	١٦,٢
٣١	الغذائية والمشروبات والتبغ	٤٤	١٣,٨	١١٠,٦	٩,٤	١٧٢٤	١٣,١
٣٢	الغزل والنسيج والملابس الجاهزة						
	والصناعات الجلدية والأحذية	٧	٢,٢	٤,٦	٠,٤	٦٤١	٤,٩
٣٣	الخشب والمنتجات الخشبية والأثاث	٥٠	١٥,٦	١٣,٩	١,٢	١١٣٠	٨,٦
٣٤	الورق والطباعة والنشر	٢٠	٦,٢	٤٧,٤	٤,٠	١٠٩٥	٨,٤
٣٦	التعدينية غير المعدنية	٩٢	٢٨,٨	١٥٤,٧	١٣,١	٢٩١٦	٢٢,٢
٣٧	المعدنية الأساسية	٢	٠,٦	٤٤٤,٨	٣٧,٨	١٠٨٠	٨,٢
٣٨	المنتجات المعدنية	٤٦	١٤,٤	٢٥,٢	٢,١	١١١٣	٨,٥
٣٩	تحويلية أخرى	٢٥	٧,٨	١,٢	٠,١	٩٣	٠,٧
	مجموع الصناعات غير البترولية	٢٨٦	٨٩,٤	٨٠٢,٥	٦٨,١	٩٧٩٢	٧٤,٦
	الإجمالي	٣٢٠	١٠٠	١١٧٨,٦	١٠٠	١٣١٣٤	١٠٠

* تشمل الصناعات الكيماوية الأخرى مايلي: الكيماوية الأساسية، المبيدات الحشرية المنتجات البلاستيكية.

المصدر: بنك المعلومات الصناعية ـ منظمة الخليج للاستشارات الصناعية.

تابع جدول رقم (٣)

تحليل هيكل القطاع الصناعي مصنفا

حسب النشاط الفرعي

دليل التصنيف الصناعي	النشاط الصناعي	عدد الشركات القائمة		إجمالي الاستثمارات		عدد العاملين	
		العدد	النسبة إلى المجموع العام٪	مليون دولار	النسبة الى المجموع العام٪	العدد	النسبة إلى المجموع العام٪
٣١	الغذائية والمشروبات والتبغ	٤٤	١٠٠	١١٠,٦	١٠٠	١٧٢٤	١٠٠
	منتجات الألبان	٥	١١,٤	٢١,٣	١٩,٣	٢٧٤	١٥,٩
	المشروبات الغازية والمياه	٦	١٣,٦	٢٦,١	٢٣,٦	٤٢٤	٢٤,٦
	تجهيز العلف الحيواني	١	٢,٣	٣١,٠	٢٨,٠	١٧٩	١٠,٤
	منتجات المخابز	١٧	٣٨,٦	٩,٠	٨,٢	٣٢٤	١٨,٨
	حفظ وتعبئة الأغذية	١	٢,٣	٢,٨	٢,٥	٦٥	٣,٨
	الزيوت النباتية والحيوانية	١	٢,٣	٠,١	٠,١	١٣	٠,٧
	تجهيز وتعبئة اللحوم	٢	٤,٥	٢,٧	٢,٤	١٤	٠,٨
	أخرى	١١	٢٥,٠	١٧,٦	١٥,٩	٤٣١	٢٥,٠
٣٢	الغـــزل والنسيج والملابـس الجاهـــزة والصناعات الجلدية والأحذية	٧	١٠٠	٤,٦	١٠٠	٦٤١	١٠٠
	صناعة الملابس الجاهزة	٤	٥٧,١	٣,١	٦٧,٤	٥٩٥	٩٢,٨
	أخري	٣	٤٢,٩	١,٥	٣٢,٦	٤٦	٧,٢
٣٣	الخشب والمنتجات الخشبية والأثاث	٥٠	١٠٠	١٣,٩	١٠٠	١١٣٠	١٠٠
٣٤	الورق والطباعة والنشر	٢٠	١٠٠	٤٧,٤	١٠٠	١٠٩٥	١٠٠
	عجينة الورق ومنتجات الورق	٧	٣٥,٠	٤,٦	٩,٧	١٨٦	١٧,٠
	الطباعة والنشر	١٣	٦٥,٠	٤٢,٨	٩٠,٣	٩٠٩	٨٣,٠

تابع جدول رقم (٣)
تابع تحليل هيكل القطاع الصناعي مصنفا
حسب النشاط الصناعي

دليل التصنيف الصناعي	النشاط الصناعي	عدد الشركات القائمة		إجمالي الاستثمارات		عدد العاملين	
		العدد	النسبة إلى المجموع العام٪	مليون دولار	النسبة الى المجموع العام٪	العدد	النسبة إلى المجموع العام٪
٣٥	الكيماوية وتكرير البترول	٣٤	١٠٠	٣٧٦,١	١٠٠	٣٣٤٢	١٠٠
	تكرير البترول	٢	٥,٩	١٨١,٣	٤٨,٢	١٢٢٠	٣٦,٥
	منتجات بترولية أخرى	٤	١١,٨	٦,٣	١,٧	١٤٩	٤,٤
	البتروكيماوية	١	٢,٩	١١٩,٨	٣١,٩	٥٧٨	١٧,٣
	الكيماويات الصناعية	٤	١١,٨	١٠,٤	٢,٨	٧٦	٢,٣
	الأسمدة الكيماوية والمبيدات	٢	٥,٩	٣٤,٣	٩,١	٧٨٤	١٣,٥
	الصابون والمنظفات الكيماوية	١	٢,٩	٤,٧	١,٢	٤٩	١,٥
	الأصباغ والدهانات	٣	٨,٨	٦,٥	١,٧	٧٨	٢,٣
	منتجات البلاستيك	١٥	٤٤,١	١١,٩	٣,٢	٣٨٧	١١,٦
	منتجات كيماوية أخرى	٢	٥,٩	٠,٩	٠,٢	٢١	٠,٦
٣٦	المنتجات التعدينية غير المعدنية	٩٢	١٠٠	١٥٤,٧	١٠٠	٢٩١٦	١٠٠
	الأسمنت	٢	٢,٢	٥٧,٦	٣٧,٢	٥١١	١٧,٥
	أخرى	٩٠	٩٧,٨	٩٧,١	٦٢,٨	٢٤٠٥	٨٢,٥
٣٧	المعدنية الأساسية						
	الحديد والصلب	٢	١٠٠	٤٤٤,٨	١٠٠	١٠٨٠	١٠٠

تابع جدول رقم (٣)
هيكل القطاع الصناعي
الصناعات البترولية والصناعية الاخري

دليل لتصنيف لصناعي	النشاط الصناعي	عدد الشركات القائمة		إجمالي الاستثمارات		عدد العاملين	
		العدد	النسبة إلى المجموع العام٪	مليون دولار	النسبة الى المجموع العام٪	العدد	النسبة إلى المجموع العام٪
٣٨	المنتجات المعدنية	٤٦	١٠٠	٢٥,٣	١٠٠	١١١٣	١٠٠
	هياكل من الحديد والصلب	١٢	٢٦,١	٥,٩	٢٣,٣	٢٩٥	٢٦,٥
	الآلات والأجهزة الكهربائية	١	٢,٢	١,١	٤,٣	١٩	١,٧
	الآلات والمعدات غير الكهربائية	٣	٦,٥	٦,٤	٢٥,٣	١٤٦	١٣,١
	منتجات معدنية أخرى	٣	٦,٥	١,١	٤,٤	٥٩	٥,٣
	هياكل من الألمنيوم	٢٠	٤٣,٥	٨,١	٣٢,٠	٤٧٣	٤٣,٥
	الأثاث المعدني	٥	١٠,٩	١,٩	٧,٥	٩٠	٨,١
	أخرى	٢	٤,٣	٠,٨	٣,٢	٢١	٢,٨
٣٩	صناعات تحويلية أخرى	٢٥	١٠٠	١,٢	١٠٠	٩٣	١٠٠
	الاجمالي	٣٢٠	–	١١٧٨,٦	–	١٣١٣٤	–

تطور الصادرات الصناعية :

تتألف الصادرات القطرية غير النفطية بشكل رئيسي من سوائل الغاز الطبيعي والبتروكيماويات والحديد والصلب والأسمدة الكيماوية ومنتجات مصفاة التكرير. ونسبة الصادرات غير النفطية الى مجموع الصادرات تتراوح بين ١٥٪ عام ١٩٨٥ و٢٣٪ عام ١٩٨٩ . ويتوقف التوسع في الصادرات المصنعة في المستقبل على تأمين الغاز بالكميات المطلوبة لمعامل البتروكيماويات والسماد وعلى مستوى الطلب العالمي على منتجات هذه الصناعات .

وفيما يلي بيان لصادرات دولة قطر من هذه المواد خلال الفترة ١٩٨٥ ـ ١٩٨٩ .

جدول رقم (٤)

قيمة الصادرات من أهم المنتجات الصناعية القطرية

(القيمة بالمليون ريال)

المنتجات	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
الحديد والصلب	٣٩٣,٢	٣٩٨,٠	٣٧١,٣	٥٣٥,٠	٦٠٨,٩	٥٩٢,٦
الأسمدة الكيماوية						
أمونيا	١١٦,٧	٧٨,٦	٨٣,٦	٨٤,٧	٥٩,٠	
يوريا	٣٣٣,٨	٢٣٢,٣	٢٠٠,٠	٣٥٧,٣	٢٦٦,٩	٣٦٢
البتروكيماويات						
ايثلين	٢٩,٢	٥٤,٨	٨٣,٦	١٤٣,٠	١٩٠,٦	١٩٠,٩
بولي ايثلين	٢٦٩,٨	٣٥٣,٨	٤٤٨,٤	٦٧٢,٦	٦٩١,٨	٤٨٥,٤
كبريت	١٥,٣	٢٣,٨	١٧,٣	١١,٧	٢٠,٧	١٦,٦
سوائل الغاز الطبيعي	٦٣٠,٧	٣٦١,٦	٣٨٩,١	*٢٢٠,٠	٢٢٠,٩	

المصدر: رئاسة مجلس الوزراء، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية، دولة قطر، ١٩٨٨ .

* تقديري

ويلاحظ مما تقدم أن الصادرات الصناعية قد تطورت وباتت تمثل نسبة مرتفعة من اجمالي الصادرات وتراوحت بين ٨ , ١٥٪ و٧ , ٢٥٪ خلال عامي ١٩٨٥/ ١٩٨٦ ، إلا أنها عادت

فانخفضت إلى ٤,٢١٪ و٢,٢٠٪ و٧,١٦٪ على التوالي خلال الأعوام اللاحقة. ويعزى هذا الانخفاض إلى زيادة حجم الصادرات الكلية وانخفاض بعض الصادرات المصنعة وخاصة صادرات السماد من جهة أخرى.

ففي مجال الحديد والصلب نجد أن الصادرات قد ازدادت من ٣٩٣ مليون ريال عام ١٩٨٥ إلى ٦٠٨ ملايين ريال عام ١٩٨٩، وقد كانت هذه الزيادة نتيجة لعاملي تحسن الأسعار العالمية للحديد والصلب وخاصة خلال عامي ١٩٨٨/ ١٩٨٩ وزيادة الكميات المصدرة.

إن معظم الصادرات من الحديد والصلب تذهب إلى دول الخليج العربية: السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة. ومن المؤمل أن فرض ضريبة قدرها ٢٠٪ على واردات الحديد والصلب إلى دول الخليج العربية من الخارج من شأنه أن يشجع في دعم الصادرات القطرية من الحديد والصلب إلى دول الخليج العربية.

أما صادرات الأمونيا واليوريا فيلاحظ أن قيمة هذه الصادرات في انخفاض واضح منذ عام ١٩٨٥ وحتى عام ١٩٨٩. حيث انخفضت صادرات الأمونيا من ١١٦ مليون ريال إلى ٥٩ مليون ريال، كما انخفضت صادرات اليوريا من ٣٣٣ مليون ريال إلى ٢٦٦ مليون ريال على التوالي خلال العامين السابقين. علما بأن الصادرات من الأمونيا اتجهت إلى كوريا الجنوبية وتايوان واسبانيا، بينما اتجهت معظم صادرات اليوريا إلى الصين وتايلاند خلال عام ١٩٨٩.

وبالنسبة إلى صادرات البتروكيماويات فقد ارتفعت بشكل كبير منذ عام ١٩٨٥ وحتى عام ١٩٨٩، كما يوضحه الجدول المرفق رقم (٤) حيث زادت صادرات الايثلين من ٢٩ مليون ريال إلى ١٩٠ مليون ريال، والبولي ايثلين من ٢٦٩ مليون ريال إلى ٦٩١ مليون ريال، والكبريت من ١٥,٣ مليون ريال إلى ٢٠,٧ مليون ريال. وتعد ايطاليا واليونان من أكبر المستوردين للايثلين أما البولي ايثلين فيتم تصديره إلى كل من السعودية والصين. ويستعمل البولي ايثلين بشكل رئيسي لإنتاج أكياس البلاستيك في الدول المجاورة.

أما عن صادرات سوائل الغاز فقد انخفضت بشكل كبير من ٦٣٠ مليون ريال إلى ٢٢٠ مليون ريال عام ١٩٨٩، ويعزى السبب الرئيسي في ذلك إلى انخفاض كميات الإنتاج والصادرات بسبب نقص كميات الغاز المصاحب المنتج، حيث إن الانتاج يعتمد على الغاز المصاحب من حقول دخان ومن الحقول البحرية. وكلما انخفض إنتاج الغاز، انخفضت انتاج سوائل الغاز بدورها.

وتشير البيانات المتاحة إلى أن صادرات المنتجات غير النفطية إلى اجمالى ناتج الصناعة

التحـويليـة قد انخفضت من ٦ , ٧٨٪ عـام ١٩٧٥ إلى ٨ , ٦١٪ عـام ١٩٨٩ . كما أن واردات المنتجات غير النفطيـة قد انخفضت من ٦٢٤٪ إلى ١٥٢٪ خـلال العامين الماضيين ، كما تشير إلى أن الميزان التجـاري العام لقطر قـد سجل فائضـا مستمرا وصل إلى ١٣٩٧ مليون ريـال عام ١٩٧٥ ، ثم زاد إلى ٤٢٤٣ مليـونـا عـام ١٩٨٠ ، ثم إلى ٣ , ٢٤ مـلايين عـام ١٩٨٥ وأخيرا إلى ١٤١٢ مليون ريال عام ١٩٨٩ . كما سجل التبـادل التجاري في المشروبات والغذاء والمواد الخام والآلات والأدوات والسلع المصنعة بشكل عـام عجزا متواصلا ومتـزايدا خلال الأعوام السـابقة (١٩٧٥ ـ ١٩٨٩) . مما يدل على أنه برغم تطور ناتج الصناعة التحويلية فإن الاعتماد مازال كبيرا على العالم الخارجي في سد احتياجات البلاد من السلع المصنعة .

مشكلات ومعوقات التنمية الصناعية

ضيق نطاق السوق :

لعل المشكلـة الرئيسية والأسـاسية التي تـواجه التصنيع في قطـر هي محدودية حجـم السوق القطري المؤلف من ٤٦٦ ألـف نسمة عام ١٩٩٠ . وهـذا الحجم لا يسمح بتوليـد طلب كاف على معظم الصناعـات الحديثة ذات الإنتاج الـواسع . والصناعات القـائمة على الطلب المحلي ستكون إذن صناعات صغيرة أو حرفية ، ومما يـزيد من محدودية السوق القطرية أن قسما كبيرا من السكان هم غير قطريين ويحولون جزءا مهما من دخولهم إلى بلدانهم الأصلية ، وهذا من شأنه أن يخفض من الطلب الفعال على المنتجـات المحلية ، ويضعف من أثـر المفاعل النـاتج عن زيادة الإنفاق الحكومي والاستثمارات الخاصة . يضاف إلى ذلك أن صناعات احلال الواردات يحد من وجودها سياسة التجارة الحرة والسـوق المفتوح ، والتي ينتج عنها أن هذه الصناعات الصغيرة في معظمها لا تستطيع منافسة الصناعات الكبيرة الخليجية والأجنبية . كما أن إقامة الصناعات وراء جدار جمركي عـال هو غير مـرغوب فيـه حيث إن هذه السيـاسة من شأنها أن تقلل من فعـالية الصناعة وتؤثر سلبا على توزيع الدخل القومي في البلاد .

ضآلة العمالة الوطنية المدربة في القطاع الصناعي :

تجدر الاشارة إلى أن العمالة الصناعيـة تتراوح في حدود ١٠٪ من اجمالي العمالة في البلاد . كما أن العمالة القطـرية في الصنـاعة تصل إلى حـدود ٧٪ من اجمالي العمالـة الصناعيـة . مما يشير إلى ضآلة حجم العمالة القطرية في الصناعة .

كما تجدر الاشارة الى أن العمالة الوطنية المدربة والمتأهلة تأهيلا عاليا نادرة هذا على الرغم من أهميتها الحيوية في دعم النمو في الصناعات التحويلية على المدى البعيد في البلاد.

ونظرا لأهمية العمالة الوطنية في الصناعة باعتبارها من العوامل الحاسمة التي تقرر مستقبل التصنيع في قطر على المدى البعيد، لهذا فإن أولوية قصوى يجب أن تعطى لهذا الموضوع من خلال تقديم حوافز مغرية للعمالة القطرية للعمل في الصناعة بالإضافة إلى تشجيع عمليات التدريب وخاصة في الشركات الكبرى التى أنشأتها الدولة أو التي تزمع انشاءها في المستقبل.

ضآلة الحوافز المقدمة للمستثمر الصناعي:

على الرغم من أن قانون التنظيم الصناعي قد أشار إلى مجموعة مهمة من الحوافز التي تقدم للمستثمر الصناعي والتي تمت الإشارة اليها في القسم الأول من هذا البحث. إلا أن مما أضعف أثرها على التنمية الصناعية هو ضيق نطاق تطبيقها خلال الفترة الماضية إما بسبب عدم إدراج مخصصات كافية للقروض الميسرة، أو بسبب يتماشى واحتياجات التنمية، حيث تم تشكيل لجنة لدراسة هذه الأنظمة منذ أكثر من خمس سنوات، ولم تنته إلى الآن من وضع تصور واضح وعملي من شأنه تطوير هذه الأنظمة بشكل تصبح فيه أكثر فعالية في دعم التوجه الصناعي في البلاد.

لهذا وعلى الرغم من أهمية الحوافز السابقة إلا أن قدرتها على دعم التوجه الصناعي للقطاع الخاص كانت ضعيفة بسبب ضيق نطاق تطبيقها خلال الفترة الماضية. فالقروض الصناعية الميسرة و إعفاء الآلات والأدوات ومستلزمات الإنتاج من الرسوم الجمركية على الواردات طبقت لفترة محدودة وشملت عددا محدودا من الشركات الصناعية، إلا أن تطبيقها توقف فيما بعد وأدى ذلك إلى تعطيلها. كما أن الحماية الجمركية للمنتجات المحلية تطبق على نطاق محدود جدا. ونظرا لضيق نطاق السوق القطرى واشتداد المنافسة من دول الخليج الأخرى، فقد زاد هذا من حدة المشاكل التي تواجه الصناعة القطرية الناشئة، كما أن أفضلية المشتريات الحكومية من المنتجات المحلية على الرغم من أنها تطبق، إلا أنها لا تشمل في بعض الأحيان إلزام الشركات الأجنبية الكبرى على إعادة توزيع حد أدنى من عقودها الفرعية على الشركات المحلية، مما يضعف من الأثر المضاعف لهذه المشروعات على التنمية الاقتصادية في البلاد.

ويستنتج مما تقدم أن عددا من الحوافز السابقة لم يجر التوسع في تطبيقها وتعميم الاستفادة منها على نطاق واسع، لهذا فإن أثرها في تدعيم النمو الصناعي كان محدودا وضعيفا. هذا في

الوقت الـذي تقوم دول مجلس التعاون الأخرى بتطبيـق الحوافز السابقة على نطـاق واسع . ونظرا لأن قطر انضمت إلى اتفـاقية إنشاء مجلس التعـاون لدول الخليج العربيـة القاضية بإنشـاء سوق مشتركة بين دول المجلس، فإن هـذا من شأنه أن يضع الصناعة القطريـة في موقف ضعيف تجاه الصناعات المثيلة المنافسة في الدولة الأخرى .

ضعف الادارة والتنظيم :

تعد ظاهرة ضعف الادارة والتنظيم في شركات القطاع الخاص من الظواهر الواسعة الانتشار في الصناعـة القطريـة، وذلك نتيجة عدم الـدراسة الجيـدة والمتأنية للمشروع قبل إنشـائه وعدم وجود الخبرة والدراية بالعمل نفسه وباحتياجاته التنظيمية . بالإضافة إلى اعتماد الهياكل التنظيمية في أغلب شركات القطاع الخاص على العمالـة الأجنبية، وخاصة في مجال الوظـائف الفنية . وقد أدى الاستغناء عن أعـداد من العمالة الاجنبيـة بعد مرحلـة الفورة إلى مـزيد من اختـلال الهياكل التنظيمية القائمة وعدم إمكانية سد النقص من العمالة الوطنية .

وقد نتج عن الوضع السابق قيام قطاع خاص غير مكتمل لهيكله التنظيمي مما أدى إلى تفاقم المشـاكل التي يـواجههـا، ومن أهمهـا انتشـار عـدد من الشركـات والمؤسسـات صغيرة الحجم المتنـافسـة في نفـس المجـالات وعلى نفس حجم الأعمال، ممـا أدى إلى تفتت قـدراتها وإهـدار استثماراتها وعدم مقدرتها على المنافسة المتكافئة مع الشركات المماثلة الخليجية أو العالمية .

قصور القدرات التسويقية لوحدات القطاع الخاص :

تعاني معظم وحدات القطاع الخاص الإنتاجية مـن قصور في قدراتها التسويقية، سواء على المستوى المحلي، أو لتـدهور في حجم مبيعاتها وللخسارة، وهـو ما ينعكس بالتالي على إمكـانية الاستغلال الكامل لطاقتها الإنتاجية . ومن أهم مشاكل التسويق :

ـ ارتفاع تكلفة الإعلانات والدعاية وقلة أجهزتها ومحدودية وسائلها .

ـ نـدرة العمالة الوطنيـة الراغبة في العمل، أو الذين لـديهم خبرة في التسويق، وتركـز مهمة مندوبي المبيعات على الجنسيات الأجنبية غير العربية مما يصعب التفاهم معهم .

ـ نقص المعلومـات والإحصائيات عن المستهلكين وأذواقهم وميولهم وعدم تـوافر الكفاءات المتخصصة بالقدر الكافي للقيام ببحوث التسويق بالمصانع .

ـ وجود بعض الصعوبات أمام تصدير كثير من المنتجات الوطنية بسبب نقص المعلومات عن الأسواق الخارجية، وارتفاع أسعار المنتجات الوطنية.

ـ عدم قيام بعض المصانع بتخصيص ميزانية مستقلة للتسويق، واعتباره نشاطا هامشيا يضم إلى أنشطة الإدارات الأخرى بالمنشأة.

سبل تطوير الصناعة التحويلية في قطر:

تتمتع قطر في الوقت الراهن بفترة رخاء ناتجة عن توافر العائدات النفطية. ولاشك بأن مستقبل التنمية يتوقف على قدرة البلد على ايجاد الوسائل المناسبة لتحويل موارد النفط والغاز الى وسائل إنتاج قادرة على توليد الدخل على المدى البعيد من خلال الاستغلال الأمثل لها.

إن تخطيط الاستفادة من هذه الموارد يتطلب وضع سياسة قادرة على التوفيق بين معدل الاستغلال الخاص بها، وبين القدرة على تعظيم القيمة المضافة المتولدة عن الاستثمارات التي يجرى تمويلها من عائداتها. وذلك ضمن حدود الظروف التجارية والعلمية والفنية السائدة. كما أن الموارد الطبيعية المتوفرة في قطر تلعب دورا مزدوجا في التنمية الاقتصادية. فهي أولا مورد مالي ومصدر رئيسى للاستثمار في جميع الفعاليات الاقتصادية، وهي ثانيا مادة أولية ومصدر للطاقة لعدد من الصناعات الرئيسية القائمة والمحتملة.

ونظرا لمحدودية المواد الأخرى غير النفط والغاز، فإن التصنيع سيعتمد إلى حد بعيد على تلك الصناعات القائمة على هذين الموردين. وتتضمن هذه الصناعات بشكل رئيسي كلا من السماد والبتروكيماويات والحديد والصلب والألومنيوم والأسمنت وغيرها. وبالنظر لأن هذه الصناعات تعتمد على توافر الغاز على نطاق واسع، فإن قطر تتوافر لديها إمكانيات واسعة لإنشاء وتطوير هذه الصناعات على أسس اقتصادية.

إن ما تقدم يعني أهمية تحويل الغاز والنفط إلى منتجات صناعية للاستفادة من القيمة المضافة الناتجة عن التصنيع. وهنا لابد من اختيار تلك الصناعات التي تتصف بالاستهلاك الكثيف للطاقة، أو تلك التي تعتمد على الغاز كلقيم لها، وذلك للاستفادة من الميزة النسبية التي تتوافر فيها. وهذه هي الخطوة الرئيسية نحو التصنيع في قطر حاضرا ومستقبلا.

ونظرا لحاجة الصناعات الأساسية الى التكنولوجيا العالية فإن مشاركة شريك أجنبي ستكون على الأغلب ضرورية في البداية إلا أن حصة الشريك الأجنبي يجب ألا تتجاوز ٤٩٪ من رأس المال التي تبقى الدولة هي صاحبة القرار النهائي في هذه المشروعات التي تمثل مستقبل التنمية في قطر.

يضاف إلى ذلك أن عقود المشاركة يجب أن تتضمن نصا إلزاميا بتدريب الكوادر القطرية وتأهيلها لكي تحتل تدريجيا المراكز المسؤولة في هذه الشركات بعد مرور فترة من الزمن، بحيث تؤدي إلى قيام كفاءات محلية مدربة ومؤهلة تأهيلا عاليا في المستقبل.

ونظرا للاستثمارات الكبيرة التي يتطلبها إنشاء مختلف أنواع المشروعات الصناعية فإن إشراك القطاع الخاص في مشروعات مشتركة مع القطاع العام يعد خطوة هامة وأساسية نحو تعبئة مدخرات الأفراد في مشروعات منتجة. كما أن هذه الخطوة تعمل على ايجاد ادارة مختلطة لها مما يؤدي إلى التقليل من الروتين والبيروقراطية التي تتميز بها الإدارات الحكومية.

ويعد إنشاء الشركة القطرية للصناعات التحويلية خطوة هامة نحو انشاء الأطر المؤسسية المناسبة للشركات المشتركة القادرة على تعبئة مدخرات الأفراد في مشروعات استثمارية مجدية وغيرها من الأشكال القانونية الحديثة للمشروعات الصناعية.

وإذا كانت الخطوة الأولى في التصنيع تتضمن التركيز على الصناعات القائمة على النفط والغاز، فإن الخطوة الثانية في التوجه الصناعي تتركز على إنشاء صناعات بدائل الواردات من قبل القطاع الخاص لمواجهة الطلب المحلي والخليجي عليها، لاسيما بعد دخول قطر في مجلس التعاون وامكانيات الاستفادة من السوق الخليجية الموحدة الكبيرة.

وهناك مجموعة مهمة وواسعة من هذه الصناعات مثل:

تصنيع الحديد الاسفنجي ـ معالجة الحديد بمادة الأبوكس ضد التآكل والصدأ ـ طلاء الحديد بمادة الزنك ـ صابون التواليت ـ العلب الكرتونية ـ غيارات طبية ـ مستلزمات طبية وقفازات للجراحة ـ طفايات الحريق ـ راتنجات الألكيد ـ راتنجات البولي استر غير المشبعة ـ سلفات الحديد والماغنسيوم والألمنيوم ـ حبر الطباعة الأسود ـ المطهرات الصناعية ـ مظاريف الرسائل العادية ـ بسكويت عادى ومحشي ـ قفازات الأمان ـ كبريتات الصوديوم ـ أكسيد الحديد ـ سلفونات الألكيد بنزين ـ المنتجات البلاستيكية بطريقة البثق والصب ـ أوراق الكتابة والكراسات المنزلية ـ السجاد والمواكيت والأدوات المنزلية.

ولا شك بأن قائمة الصناعات الموجهة نحو إحلال الواردات قائمة طويلة، والمشروعات السابقةالتي تم الترخيص لبعضها ليست إلا على سبيل المثال لا الحصر، وهناك في الواقع مجموعة مهمة من الصناعات الغذائية والمعدنية والجلدية وصيد وتعبئة الأسماك وغيرها يمكن تطويرها والاستفادة من القيمة المضافة المتولدة عنها ودعم التوجه الهادف نحو تنويع مصادر الدخل القومي في البلاد عن طريقها.

إن تدعيم توجه الاقتصاد القطري نحو التنمية الاقتصادية طويلة المدى يستدعى بالضرورة تطوير الجهاز الاداري في الدولة، ورفع كفاءته وزيادة انتاجيته والقضاء على الروتين والبيروقراطية التي تتسبب في كثير من الاحيان في الحد من مبادرات القطاع الخاص وخاصة الاستثمارية منها.

كما أن تشجيع القطاع الخاص من خلال منح الحوافز المختلفة للاستثمار الصناعي أمر مهم للغاية. لا سيما أن قطر لا تتمتع بمزايا خاصة طبيعية أو بشرية تعمل على تدعيم التوجه نحو الصناعة. لهذا وجب تطوير نظام فعال من الحوافز القادرة على حفز القطاع الخاص على الاستثمار الصناعي.

ولابد من الاشارة في هذا المجال إلى ضرورة تخصيص مخصصات كبيرة للقروض الصناعية الميسرة، وكذلك ضرورة إعطاء الأولوية في مشتريات الحكومة للمنتجات المحلية. والتوسع في منح الإعفاءات الجمركية عن الواردات من الآلات والأدوات ومستلزمات الإنتاج الخاصة بالمشروعات الصناعية. والاستمرار في تقديم الخدمات المختلفة بأسعار تنافسية جيدة. وكذلك توسيع نطاق المدن الصناعية القادرة على توفير مختلف التسهيلات اللازمة للاستثمار الصناعي أمر مهم للصناعة.

وتجدر الاشارة هنا إلى ضرورة إزالة جميع العقبات التي تواجه انسياب السلع والخدمات بين دول مجلس التعاون، لأن هذه الخطوة هي الشرط الضروري والأساسي لقيام سوق واسعة قادرة على تأمين أسباب قيام وازدهار الصناعات المختلفة بالحجم الاقتصادي.

ونظرا لأن ضيق السوق المحلية هي مشكلة عامة تعاني منها معظم الدول الخليجية، فإن تكوين سوق خليجية من شأنه أن يفتح أسواق دول المجلس على بعضها البعض ويوسع من الأسواق المتاحة للصناعة في كل دولة من هذه الدول لتشمل دول المجلس مجتمعه. ويشكل هذا حلا مهما للمشكلة السابقة وإن لم يكن جذريا حيث إن أسواق الدول العربية هي بالتأكيد القادرة على تأمين الحجم المناسب من السوق للصناعات الحديثة. يضاف إلى ذلك فإن توسيع حجم السوق القطرية لتشمل دول مجلس التعاون من شأنه أن يزيد من المنافسة بين الصناعات الخليجية والصناعات القطرية ويحسن من انتاجية الصناعة وفعاليتها.

وانطلاقا من الحقائق السابقة، ومن أن السوق القطرية هي سوق صغيرة، وأن هذا الواقع يحد من إمكانية التوسع في إنشاء الصناعات المجدية ورغبة في تجاوز هذه المشكلة فقد عملت قطر على الانضمام إلى اتفاقية مجلس التعاون لدول الخليج العربية الموقعة عام ١٩٨١، ومن ضمنها الاتفاقية الاقتصادية الموحدة الهادفة إلى إيجاد التكامل الاقتصادى الشامل بين هذه

الدول. وهـذا التوجـه من شأنه أن يـؤدى إلى توسيع رقعـة السوق المحليـة لتشمل دول المجلس مجتمعة، وسوف ينعكس هذا التوجه على الصناعات في المجالات التالية:

١ ـ إن الفوائد الرئيسية للسوق الخليجية المشتركة هى أنها تساعد على اتساع السوق، وبالتالي تساعـد على انشاء عـدد أكبر من المشروعات الصنـاعية الفعـالة، وخاصـة تلك التي تحل محل الواردات. كما تعمل على تدعيم التوجه نحو التخصص في المنطقة وتحد من التكرار والازدواجية والمنافسة الضارة لمصلحة جميع هذه الدول.

٢ ـ إن توحيد أسواق الدول الخليجية من شأنه أن يساهم في تدعيم التنسيق في مجال الانتاج والتسويـق وسياسـات البحث العلمي وأبحاث السـوق وزيادة القـوة التفاوضيـة لهذه الدول في مفاوضاتها مـع الدول الأجنبية. وهذا من شأنـه أن يؤدى إلى زيادة ربحية المشروعـات الصناعية لديها.

٣ ـ برغـم وجـود موارد متشابهة في دول مجلس التعاون إلا أن هنـاك مجالا للاستغلال المشترك لبعض هذه الموارد. فالغاز القطري على سبيل المثال، يمكن استغلاله بشكل مشترك عن طريق مد خط أنابيب لإيصاله إلى الدول الخليجية الأخـرى التى تحتاج إليه كالسعودية والكويت. كما أن الغـاز البحريني يجرى استغـلالـه من خـلال انشاء شركـات خليجيـة مشتركة لتصنيعـه.. وهكذا.

أي أن السوق المشتركـة ستعمل على زيادة القدرة الاستيعابيـة للاقتصاد القطري، وستـزيد بالتـالي من الفرص الاستثمارية وتـوسع من دائرة الاستثمار المجدية، وتـؤدي إلى استغلال أفضل للموارد المتوافرة في جميع دول المنطقة.

كما تجدر الإشـارة إلى أن دول المجلس تختلف في مستـويات نمـوهـا الصنـاعي، لهذا وجب التنسيق في مجال الانتاج بين هـذه الدول وإلا فإن الدول الأكثـر تقدما تزداد تطـورا على حساب الدول الأقل نموا. وهذا يعنى بأنه يجب الاهتمام إلى أقصى حد ممكن بالتنسيق الإنتاجي وإعطاء الدول الأقل نمـوا فرصـا جديـة لتطويـر استثمارات صناعيـة جديدة على أسـس إقليمية لتقليل التفاوت في معدلات نمو القطاع الصناعي.

كما تجدر الاشارة هنا إلى أنه حتى الآن مازالت هناك عوائق تواجه انسياب السلع والخدمات عبر الحدود الـدوليـة لـدول المجلس ممـا يعيق انشاء السـوق الخليجيـة الموحـدة ويقيـد مختلف الصناعات من الاستفادة من السوق الواسعة.

مراجع البحث

١ ــ العرض الاقتصادي، وزارة الاقتصاد والتجارة، إدارة الشؤون الاقتصادية ديسمبر ١٩٩٠م.

٢ ـ قطر، الكتاب السنوي ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠، وزارة الإعلام والثقافة، دولة قطر.

٣ ـ التقرير السنوى، مؤسسة النقد القطري، إدارة البحوث والإحصاء، دولة قطر، ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠، التقرير الثالث عشر والرابع عشر.

٤ ـ النشرة الإحصائية الفصلية، ديسمبر ١٩٩٠ ويونيو ١٩٩١، المجلد التاسع، العدد ٢، مؤسسة النقد القطري، قطر.

٥ ـ المجموعة الإحصائية السنوية، العدد العاشر، يوليو ١٩٩٠، الجهاز المركزى للإحصاء ـ رئاسة مجلس الوزراء، دولة قطر.

٦ ـ المؤسسة العامة القطرية للبترول، التقرير السنوي ١٩٨٧، ١٩٨٨، ١٩٨٩، دولة قطر.

٧ ــ المجموعة الإحصائية السنوية، العدد الحادى عشر، يوليو ١٩٩١، رئاسة مجلس الوزراء، الجهاز المركزي للاحصاء.

٨ ـ حوافز وأطر التنمية الصناعية في دولة قطر، منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، قطر ١٩٨٥.

٩ ــ ملامح الاقتصاد الصناعي في دولة قطر، منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، الدوحة ـ قطر ١٩٩٠.

١٠ ـ مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي، منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، الأعداد للأعوام ١٩٨٨، ١٩٨٩، ١٩٩٠، ١٩٩١.

١١ ـ مجلة «التعاون» مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأعداد من الأول وحتى العاشر، الرياض ـ المملكة العربية السعودية.

مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن جامعة الكويت

مجلة فصلية أكاديمية تعنى بنشر الأبحاث والدراسات في مختلف حقول العلوم الاجتماعية

منبر بارز للأكاديميين العرب
تأسس عام 1973

رئيس التحرير :
أ.د. فهد ثاقب الثاقب

ثمن العدد

الكويت (500) فلس، السعودية (10) ريال، قطر (10) ريال، الامارات (10) درهم، البحرين (1 د.) دينار، عُمان (1.) ريال، الدول العربية (1.) دينار، الأردن (700) فلس، تونس (1.) دينار، الجزائر (15) دينار، ليبيا الجماهيرية (600) فلس، ليبيا (5) دينار، مصر (1.) جنيه، السودان (1.) جنيه، سوريا (30) ليرة، اليمن الشمالي (10) ريال، المغرب (10) درهم

الاشتراكات

للأفراد	سنة	سنتان	ثلاث سنوات	فرع سنوات
الكويت	2 د.ك	4 د.ك	5.5 د.ك	7 د.ك
الدول العربية	2.5 د.ك	4.5 د.ك	6.5 د.ك	8 د.ك
البلاد الأخرى	15 دولار	30 دولار	40 دولار	50 دولار
المؤسسات				
الكويت والبلاد العربية	15 د.ك	25 د.ك	40 د.ك	50 د.ك
في الخارج	50 دولار	110 دولار	150 دولار	180 دولار

● تدفع اشتراكات الأفراد مقدماً

(1) أما شيك لأمر المجلة مسحوباً على أحد المصارف الكويتية

(2) أو بتحويل مصرفي لحساب مجلة العلوم الاجتماعية رقم (071018888) لدى بنك الخليج / فرع الصفاة

توجه جميع المراسلات إلى: رئيس التحرير

مجلة العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت ص.ب: 5486 صفاة الكويت

هاتف: 2549421 / 2549387 - تلكس: 22615 الكويت